E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/31
E/CN.16/1995/14
16 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية

(جنيف، ١٥ الى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥)

ملخص

في دورتها الثانية، نظرت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في ستة بنود رئيسية شملت تدارس التقارير المقدمة من الأفرقة المنشأة في دورتها الأولى بشأن أربعة مواضيع فنية: تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل، آثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية؛ الادارة المتكاملة للأراضي ثم اسهام التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة في التصنيع في البلدان النامية. وقد غطت البنود الفنية الأخرى من جدول الأعمال مواضيع تنسيق الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتكنولوجيات المعلومات ودورها في ميدان العلم والتكنولوجيا والاجراءات الناجمة عن الدورة الأولى للجنة التي تم في سياقها مناقشة التقرير النهائي للفريق العامل المخصص المعني بالترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا المنبثق عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ بالاضافة إلى تمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والجوانب العلمية والتكنولوجية من التنمية المستدامة وتحويل القدرات العسكرية.

وبعد النظر في البنود الفنية من جدول الأعمال، اعتمدت اللجنة قرارا جامعا بعنوان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تطرق إلى جميع القضايا الرئيسية التي جرت مناقشتها في الدورة الثانية، وأوصت اللجنة بأن يعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي القرار المذكور أعلاه، أشير إلى أن الموضوع الفني الرئيسي وهو محور عمل اللجنة خلال الفترة الواقعة بين الدورات ١٩٩٥-١٩٩٧، هو تكنولوجيا المعلومات وآثارها بالنسبة للتنمية. ولسوف تقوم أفرقة الخبراء و/أو الأفرقة العاملة التابعة للجنة بعمليات التحليل ووضع التوصيات بشأن عدد

060795 290695 95-18293

من المسائل المتصلة بتكنولوجيات المعلومات، ومنها مثلا تطبيق تكنولوجيات المعلومات في مجموعات مختلفة من البلدان، وأهمية تكنولوجيات المعلومات في تخفيف التدهور البيئي، وتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية وآثارها على التماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي والقيم الثقافية، بالإضافة إلى السياسة العامة وما يتطلبه نشر وتطبيق تكنولوجيا المعلومات من احتياجات في مجال السياسات واحتياجات قانونية وتنظيمية ومؤسسية ومالية وسوقية وموارد بشرية وهياكل أساسية. وفضلا عن ذلك فبموجب هذا القرار سوف يطلب المجلس إلى اللجنة وإلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يكونا على اتصال لوضع برنامج للاستعراضات القطرية بشأن سياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح البلدان المهتمة بالأمر. كما يطلب من اللجنة أن تنظر في توفير الدعم اللازم لتنفيذ تلك الاستعراضات. ولسوف يكفل القرار أيضا مواصلة اللجنة والمؤسسات الأخرى بمنظومة الأمم المتحدة القيام بعدد من الأنشطة التي جرى استهلالها في الـدورة الأولى ولا سيما في مجالات بناء القدرات الوطنية، واستخدام التكنولوجيا من أجل الاحتياجات الأساسية، وآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين، وإدارة الأراضي، وتحويل القدرات العسكرية وتدعيم الصلات بين نظم البحث والتطوير وبين الصناعة. كما ستوصى الأمانة العامة ببدء الجوانب البحثية المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا لنظم الطاقة المستدامة بحيث يتسنى نظرها من قبل اللجنة في دورتها القادمة في إطار تحديدها برنامج عملها في المستقبل.

وبعد مناقشة مسألة تنسيق الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أوصى أعضاء اللجنة بزيادة هذا التنسيق الى أقصى حد في الأنشطة الفنية التي تقوم بها اللجنة بين الدورات لضمان أن تتصل هذه الأعمال اتصالا فعالا مع أعمال هيئات ووكالات الأمم المتحدة المختصة وكذلك أعمال المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف.

وفيما يتعلق بحشد الموارد من أجل العلم والتكنولوجيا فلسوف يوصي المجلس بأن يركز هذا الحشد على مواضيع محددة وأهداف مشتركة بين المتلقين والمانحين والمؤسسات المالية الدولية. ولسوف تشكل اللجنة محفلا لتبادل الآراء والتفاعل فيما بين الشركاء من مختلف الشبكات ونظم التنسيق سواء كجزء من الدورات المعقودة كل سنتين أو كنشاط يتم فيما بين الدورات.

وإذ يلاحظ المجلس الجهود التي بذلتها اللجنة في اعتماد أسلوب عمل جديد، فلسوف يؤكد المجلس من جديد بموجب القرار على أن مسؤولية تنفيذ برنامج عمل اللجنة إنما تقع على عاتق أعضائها. وسوف يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم الموارد اللازمة لأعمال اللجنة التي تضطلع بها فيما بين الدورات.

وبمقتضى القرار سوف يوصي المجلس بأن تعتمد الحكومات اعلان نوايا بشأن الجنسين وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية البشرية المستدامة وإجراء استعراضات للأوضاع الوطنية.

وفي هذا السياق، أنشأت اللجنة بقرارها ١/٢ مجلسا استشاريا معنيا بالقضايا المتعلقة بالجنسين لتسهيل العمل في المستقبل بشأن آثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين. وقررت اللجنة في قرارها ٢/٢ أن تولي التشجيع وتعطي الإذن لنشر المحتويات الموضوعية لتقارير أفرق الخبراء والأفرقة العاملة التابعة للجنة ولوثائق معلوماتها الأساسية على أوسع نطاق.

وقد اعتمدت اللجنة أيضا المقرر ١٠١/٢ بشأن طرائق عملها توخيا لمزيد من كفاءة استخدام الموارد القائمة وتحسين الاتصالات بين أمانتها والدول الأعضاء. وفي المقرر ١٠٢/٢ استرعت اللجنة انتباه المجلس إلى المشكلة الناجمة عن الافتقار إلى التزامن بين فترات ولاية أعضاء اللجنة وبين توقيت الدورة الثالثة وأوصت بأن يتخذ المجلس الخطوات الكفيلة بحلها.

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
الأول	- المسائل التي تستدعي أن يستخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي استرعي نظره إليها	٦
	ألف - مشروع قرار	٦
	باء - مشروع مقرر	١٣
	جيم - القرارات والمقررات التي يسترعي نظر المجلس إليها	١٥
الثاني	- المواضيع الفنية: تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل؛ آثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية؛ الجوانب العلمية والتكنولوجية للمسألة القطاعية التي ستبحثها لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥	١٨
الثالث	- تنسيق الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢٦
الرابع	- تقارير الأفرقة المخصصة	٢٩
الخامس	- الاجراءات الناجمة عن الدورة الأولى للجنة	٣٥
السادس	- تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٣٦
السابع	- الجوانب العلمية والتكنولوجية للتنمية المستدامة وتحويل القدرات العسكرية	٣٧
الثامن	- انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين من أجل الدورة الثالثة للجنة	٤٠
التاسع	- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة	٤٠
العاشر	- مسائل أخرى	٤١
	ألف - أساليب عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٤١
	باء - التوفيق الزمني بين فترات أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٤١
الحادي عشر	- اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية	٤٢

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
الثاني عشر	- تنظيم الدورة	٤٢
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٤٢
	باء - الحضور	٤٣
	جيم - انتخاب أعضاء المكتب	٤٣
	دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٤٤
	المرفقات	
الأول	- الحضور	٤٥
الثاني	- جدول أعمال الدورة الثانية	٤٩
الثالث	- قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية	٥١

الفصل الأول

المسائل التي تستدعي أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي استرعي نظره إليها

ألف - مشروع قرار

١ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار التالي:

مشروع قرار

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يسلم بالدور الفريد الذي تضطلع به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفها محفلا عالميا لبحث قضايا العلم والتكنولوجيا ولتحسين فهم سياسات تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولصوغ توصيات ومبادئ توجيهية بشأن قضايا العلم والتكنولوجيا في إطار منظومة الأمم المتحدة، وذلك فيما يتصل بالتنمية،

وإذ يسلم كذلك بأنه ينبغي للجنة، في أدائها لعملها، أن تولي اهتماما خاصا لحاجات ومتطلبات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وأن تأخذ في الاعتبار أيضا المشاكل ذات الصلة التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها اللجنة لاعتماد أسلوب عمل جديد يتمثل في إنشاء أفرقة خبراء وأفرقة عاملة تستفيد من الخبرات المتوفرة لدى ممثلي دولها الأعضاء وتتولى مسؤولية إعداد مشاريع تقارير لتنظر فيها اللجنة،

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

وإذ يحيط علما مع التقدير بالتقارير التي أعدتها أفرقة الخبراء والأفرقة العاملة التابعة للجنة، عملا بالمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الأولى بعنوان استخدام العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية: جسر لسد الفجوة[١]؛ تسخير العلم والتكنولوجيا للتنمية البشرية المستدامة: الأبعاد المتصلة بالجنسين[٢]، تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي[٣] وتدعيم الروابط بين نظم البحث والتطوير الوطنية، والقطاعات الصناعية[٤]، وما ورد فيها من توصيات،

وإذ يحيط علما أيضا بالوثائق ذات الصلة المقدمة لتنظر فيها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية[٥].

وإذ يسلم بالحاجة إلى تركيز الأنشطة المقبلة التي تقوم بها اللجنة فيما بين الدورات على عدد محدود من المواضيع الفنية،

وإذ يسلم كذلك بأن المعلومات والاتصالات هي مستلزمات هامة للتخطيط والتنمية واتخاذ القرارات في مجال العلم والتكنولوجيا، وإذ يسلم أيضا بما لتكنولوجيات المعلومات من آثار بعيدة المدى على المجتمع،

الاحتياجات الأساسية، ومراعاة اعتبارات الجنسين، وإدارة الأراضي، والبحث والتطوير، والتصنيع، والتنسيق، والتمويل وغيرها من المسائل الناشئة عن الدورة الأولى للجنة وبرنامج العمل في المستقبل للفترة فيما بين الدورات ١٩٩٥ - ١٩٩٧

١ - يدعو الحكومات إلى القيام بعمليات استعراض منهجية لكل من العناصر الأساسية لإطار سياسات الاقتصاد الكلي لديها وإلى اتخاذ تدابير لإزالة أية مثبطات لا مبرر لها للقطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم، غير الرسمية الصحية والتقدمية، وإلى إيجاد بيئة مواتية للمجتمع العلمي والتكنولوجي لاتخاذ تدابير لربط التكنولوجيات، على نحو قائم على المشاركة، بمنشئي المشاريع من تلك القطاعات؛

٢ - يقرر أن يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى أهمية أنشطة البحث والتطوير المحددة الهدف وإلى تطبيق المعارف العلمية والتكنولوجية في المساعدة على تلبية الحاجات الأساسية، كما يرجو هيئات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات المانحة أن تساعد البلدان المهتمة على صوغ سياسات وخطط عمل

---

(١) E/CN.16/1995/2.
(٢) E/CN.16/1995/3.
(٣) E/CN.16/1995/4.
(٤) E/CN.16/1995/8.
(٥) E/CN.16/1995/5.

لتنفيذ وتقييم وتحسين الجهود لهذا الغرض، ويرجو الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة أن تـُوافي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بنتائج هذه المساعي في دورتها الثالثة؛

٣ - يقرر أن تقوم اللجنة بمساعدة منظومة الأمم المتحدة على تحديد وتشجيع أنشطة وبرامج توضيحية تشمل بلدانا مختلفة من مناطق مختلفة، وتطبق العلم والتكنولوجيا بغرض إشباع الاحتياجات الأساسية ويمكن إعادة تطبيقها في مناطق أخرى؛ ويوصي بأن تقوم الآليات التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة (بما فيها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات ذات الصلة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بنشر المعلومات وتسهيل تطبيق العلم والتكنولوجيا بغرض تلبية الاحتياجات الأساسية؛

٤ - يسلم بأن دور الأمم المتحدة في العمل على أيجاد وعي أفضل بالعلاقات بين مسألة نوع الجنس وبين العلم والتكنولوجيا هو دور حاسم ويطلب إلى الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة وكياناتها النظر في التوصيات الموجهة في التقرير عن أبعاد نوع الجنس إلى منظومة الأمم المتحدة[٦]، والواردة في تقرير فريق الخبراء المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة: الأبعاد المتعلقة بالجنسين"، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتنفيذها، وتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دوراتها اللاحقة؛

٥ - يوصي الحكومات كافة بأن تعتمد إعلان النوايا بشأن الجنسين والعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية البشرية المستدامة، الوارد في مرفق هذا القرار وبأن تقوم عن طريق لجان خاصة داخل أو خارج الآليات المناسبة القائمة بعمليات استعراض للأوضاع الوطنية فيما يتعلق بموقع الجنسين من العلم والتكنولوجيا وبأن تصوغ خطط عمل وتقدم بصورة علنية تقريرا إلى اللجنة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف إعلان النوايا، ويطلب إلى البلدان والوكالات المانحة أن تساعد أنشطة المتابعة التي تقوم بها اللجان؛

٦ - يوصي بالتوسع على نحو أكبر في تفصيل المبادئ المبينة في تقرير فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية والتكنولوجية للمسألة القطاعية، الذي ناقشته لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥ وعنوانه تسخير العلم والتكنولوجيا في الإدارة المتكاملة للأراضي[٧]، وذلك من أجل توفير مبادئ توجيهية لتطبيق تكنولوجيا تدعم الإدارة المتكاملة للأرض المكيفة وفقا للظروف الخاصة بالمواقع والمناطق، ولهذا الغرض، يدعو منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى العمل معا بالتعاون مع اللجان الإقليمية،

---

(٦) E/CN.16/1995/3، الفقرة ٣٥، التوصيات ١-٧.

(٧) أنظر E/CN.16/1995/4.

حيثما كان ذلك مناسبا، بغية تصميم برامج للتصدي لمشاكل محددة في مجال إدارة الأراضي ومساعدة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية على تنفيذ هذه البرامج واقتسام المعلومات المتحصلة بهذه الطريقة؛

٧ - يلاحظ أن نظم البحث والتطوير في معظم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا وفي بعض من البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا توفر دعما كافيا لتحسين التنمية الصناعية المستدامة في تلك البلدان. ويوصي المجتمع الدولي أن يعمل من خلال المعونة المتعددة الأطراف والثنائية، وبشكل أعم، من خلال تعزيز الروابط مع الشركات والجامعات والمؤسسات ومعاهد البحوث والمختبرات العلمية والجمعيات التجارية والمهنية وغيرها من قنوات وآليات التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي، على تعزيز دعمه للبلدان التي تجرى إصلاحات على نُظم البحث والتطوير لديها وعلى جهودها الرامية إلى بناء قدرات ابتكارية؛

٨ - يطلب إلى الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعطي الأولوية لتمكين المؤسسات العلمية والتقنية في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، وفي البلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الوصول على نحو فعال إلى شبكات مثل "إنترنت"، من خلال توفير الدعم التقني وغيره من الدعم للاستثمارات المتصلة بذلك، وأن تسهل الاتصال الالكتروني المناسب بين المؤسسات العاملة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

٩ - يطلب إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأن يكونا على اتصال من أجل إنشاء برنامج للاستعراضات القطرية معني بالعلم والتكنولوجيا وسياسة الابتكار لصالح البلدان المهتمة بالأمر ويطلب الى اللجنة أن تنظر في تقديم المساهمات الاستشارية وأوجه الدعم والتقييم التحليلي عند الاقتضاء في إطار تنفيذ تلك الاستعراضات القطرية، كما يطلب كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستكشف إمكانيات المساهمة في تمويل الأنشطة من واقع موارده المراقبة مركزيا.

١٠ - يسلم بأن بناء القدرات التكنولوجية هو عامل رئيسي في عملية نقل التكنولوجيا الفعال والنمو الطويل الأجل في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، ويدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ المشاريع المصممة خصيصا لتعزيز بناء القدرات التكنولوجية في البلدان المهتمة بما فيها أقل البلدان نموا؛

١١ - يشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/١٩٩٤ حول تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويقرر في هذا الصدد أن تقوم اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية، في عملها الفني، بزيادة التنسيق إلى أقصى حد في الاضطلاع بدراساتها فيما بين الدورات عن قضايا محددة وذلك بأن تكون على اتصال نشط بأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فضلا عن المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف؛

١٢ - يقرر أن تعمل اللجنة، لدى استعراضها أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال العلم والتكنولوجيا، على إبراز المفاهيم والتصاميم المبتكرة ذات الأهمية المشتركة وأن تلفت أيضا نظر مجتمع العلم والتكنولوجيا مع بيان الآثار المالية المترتبة عليها واستخدامها كأساس لمباشرة عمليات التعبئة المخصصة للموارد؛

١٣ - يقرر أن يكون الموضوع الفني الرئيسي الذي سيشكل محور تركيز عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية خلال الفترة فيما بين الدورات ١٩٩٥ - ١٩٩٧ هو تكنولوجيات المعلومات وآثارها بالنسبة للتنمية؛

١٤ - يقرر كذلك إنشاء أفرقة و/أو أفرقة عاملة لتحليل القضايا المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والتوسع فيها وتقديم توصيات بشأن بعض القضايا التي يمكن أن تشمل ما يلي:

(أ) تحليل تطبيق تكنولوجيات المعلومات في مختلف مجموعات البلدان بغية تقديم توصيات لتعزيز نشر تكنولوجيات المعلومات في القطاعات الرئيسية من اقتصاداتها؛

(ب) آثار التحسينات الثورية في فعالية تكاليف تكنولوجيات المعلومات بالنسبة لإقامة هياكل أساسية عالمية للمعلومات؛

(ج) آثار هذه التحسينات بالنسبة لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحد من تدهور البيئة؛

(د) آثار هذه التحسينات بالنسبة لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية، مثل التعليم، والصحة، والمياه والأغذية، بمزيد من الفعالية؛

(هـ) آثار تكنولوجيا المعلومات على التماسك الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وإثراء القيم الثقافية، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالجنسين، والعمالة والأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم، والقدرة الإنتاجية، وتحسين التوجيه وزيادة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات؛

(و) السياسة العامة، والمتطلبات القانونية، والتنظيمية، والمؤسسية، والمالية، والسوقية، والمتطلبات من الموارد البشرية والهياكل الأساسية من أجل نشر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها؛

(ز) بحث برامج أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المتعلقة بالهياكل الأساسية العالمية للمعلومات وآثارها. والطرق التي يمكن أن يؤدي فيها تحسين التنسيق فضلا عن السبل الجديدة التي ستنفتح لتجميع الموارد، إلى مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على نحو أفضل في الوصول بمزيد من الفعالية إلى تكنولوجيا المعلومات والمشاركة على نطاق أوسع في تطوير تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها؛

(ح) تقييم الخبرات المكتسبة والتقدم المحرز فيما يتعلق بالوصول إلى الشبكات[٨]؛

١٥ - يحيط علما بالتوصيات المعتمدة في الاجتماع الاستشاري المعني بحشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية[٩]، ويوصي بأن يركز حشد الموارد، على الصعيد الدولي، على مواضيع محددة وأهداف مشتركة بين المتلقين والمانحين والمؤسسات المالية الدولية، بما فيها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. وينبغي أن تستند هذه المواضيع والأهداف المشتركة إلى آليات طوعية وغير رسمية تعزز التفاعل الكامل بين كل من المانحين والمتلقين. وينبغي النظر في جدوى إدراج العلم والتكنولوجيا في مخططات التنسيق القائمة والمخططات الأوسع. ويوصي المجلس أيضا بأن توفر اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية محفلا لتبادل الآراء والتفاعل بين الشركاء في مختلف الشبكات ومخططات التنسيق في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية مع استخلاص الدروس المستفادة من التجارب المكتسبة في هذا المجال. ويمكن عقد هذا المحفل، إما كجزء من دوراتها التي تعقد كل سنتين، أو كنشاط فيما بين الدورات على النحو الذي تقتضيه وتحدده اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الدولية؛

١٦ - يرحب بالمساهمة الهامة المقدمة من اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن الإدارة المتكاملة للأراضي إلى عمل لجنة التنمية المستدامة، ويدعو اللجنة إلى مواصلة تقديم مساهمة فنية وبناءة إلى عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن عناصر العلم والتكنولوجيا من جدول أعمال القرن ٢١؛

١٧ - يدعو كذلك اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى إيلاء اعتبار لسبل ووسائل الاستفادة من الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر فيينا المعني بتسخير العلم

---

(٨) أنظر الفقرة ٨ من هذا القرار.

(٩) أنظر (E/CN.16/1995/11).

والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أجل وضع رؤية مشتركة لمستقبل مساهمة العلم والتكنولوجيا في أغراض التنمية؛

١٨ - يدرك أهمية الطاقة النظيفة والسليمة في التماس تحقيق التنمية المستدامة، ويوصي أمانة اللجنة بأن تقدم الى الدورة الثالثة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالتشاور مع اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة، الجديدة والمتجددة وغيرها من الهيئات الدولية المختصة مذكرة قضايا تُبيِّن الجوانب العلمية والتكنولوجية لنظم الطاقة المستدامة التي يمكن أن تنظر فيها اللجنة لدى تحديد برنامج عملها مستقبلا؛

١٩ - يحيط علما بتقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) المعنون "الجوانب العلمية والتكنولوجية لتحويل القدرات العسكرية إلى الاستخدام المدني والتنمية المستدامة: نظرة عامة على القضايا الرئيسية"(١٠). ويوصي بمواصلة أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بالجوانب العلمية والتكنولوجية من تمويل القدرات العسكرية، وذلك بالتعاون الوثيق مع سائر الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى؛

٢٠ - يعرب عن تقديره لأمانة اللجنة لأعمالها في إعداد الوثائق الفنية للدورة الثانية في حينها ويؤكد من جديد مقرره السابق بأن مسؤولية تنفيذ برنامج عمل اللجنة تقع على عاتق أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وأن الأمانة مسؤولة عن خدمة اللجنة. وفضلا عن ذلك، يؤكد أن على اللجنة أن تنفذ برنامج العمل والأولويات الخاص بها مستقبلا بطريقة تتسم بالشفافية؛

٢١ - يطلب إلى الأمين العام تقديم الموارد اللازمة لعقد أربعة أفرقة خبراء مخصصة/حلقات عمل على الأقل فيما بين الدورات حول قضايا محددة في ميدان العلم والتكنولوجيا مما يمثل مساهمة جوهرية في أعمال اللجنة من خلال توافر مشورة مستقلة ومتخصصة من جانب خبراء؛

٢٢ - ينوه، مع التقدير، بالمساهمات المالية المقدمة من الحكومات، والمنشآت، والمؤسسات، وفرادى المانحين إلى عمل الأفرقة، وبالدعم الهام الوارد لهذه الغاية من الأفراد، والخبراء والمجموعات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة، ويشجع هذه الأطراف بالإضافة الى المؤسسات الملائمة على مواصلة دعم أنشطة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في فترتها فيما بين الدورات ١٩٩٥ - ١٩٩٧.

---

(١٠) E/CN.16/1995/13.

مرفق[١١]

"اعلان نوايا" بشأن الجنسين، وتسخير العلم والتكنولوجيا
لأغراض التنمية البشرية المستدامة

إن الحكومات جميعها تتفق على العمل بنشاط في سبيل بلوغ الأهداف التالية:

(١) ضمان التعليم الأساسي للناس كافة، مع التركيز بوجه خاص على التثقيف العلمي والتكنولوجي، بحيث يستطيع جميع النساء والرجال استخدام العلم والتكنولوجيا بفعالية لتلبية الاحتياجات الأساسية.

(٢) ضمان تكافؤ الفرص للمرأة والرجل في الحصول على التدريب المتقدم في العلم والتكنولوجيا وممارسة الوظائف كتكنولوجيين وعلماء ومهندسين.

(٣) تحقيق المساواة بين الجنسين داخل مؤسسات العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك هيئات وضع السياسة العامة واتخاذ القرارات.

(٤) ضمان مراعاة احتياجات وتطلعات الرجل والمرأة مراعاة متكافئة في تقرير أولويات البحث وفي تصميم التكنولوجيات الجديدة ونقلها وتطبيقها.

(٥) ضمان اتاحة فرص متكافئة أمام جميع النساء والرجال لتحصيل المعلومات والمعارف، وبخاصة المعرفة العلمية والتكنولوجية، التي يحتاجونها لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية حياتهم.

(٦) الاعتراف بنظم المعرفة المحلية، حيثما وجدت، وطبيعتها المحددة الجنس كمصدر معرفي يكمل العلم والتكنولوجيا الحديثين وكعامل قيم أيضا من أجل التنمية البشرية المستدامة.

باء - مشروع مقرر

٢ - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

---

(١١) انظر الفقرة ٥ من مشروع القرار.

مشروع مقرر

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية وجدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة للجنة*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثانية ويؤيد القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجنة(١٢)؛

(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة ووثائقها على النحو الوارد أدناه:

جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة الثالثة للجنة

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٢ - موضوع تقني: تكنولوجيات المعلومات

الوثائق

تقارير أفرقة الخبراء/الأفرقة العاملة المعنية بتكنولوجيات المعلومات

٣ - استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا

الوثائق

مذكرة عن التقدم المحرز في استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

٤ - الاجراءات الناجمة عن الدورة الثانية

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل التاسع.

(١٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١١ (E/1995/31).

الوثائق

(أ) مذكرة شاملة عن التنفيذ والتقدم المحرز بشأن المقررات المتخذة من جانب اللجنة في دورتها الثانية بما في ذلك أعمال المتابعة المتعلقة بتلبية التكنولوجيا للاحتياجات الأساسية والتكنولوجيا ومراعاة اعتبارات الجنسين والتنمية المستدامة

(ب) تقرير عن أنشطة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: حشد الموارد

(ج) مذكرة قضايا عن تكنولوجيا الطاقة

٥ - النظر في طرق ووسائل الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر فيينا المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الوثائق

مذكرة من الأمانة

٦ - دور وأنشطة اللجنة فيما يتعلق بتنسيق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الوثائق

مذكرة من الأمانة

٧ - انتخاب رئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الرابعة للجنة

٨ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال للدورة الرابعة للجنة

٩ - مسائل أخرى

١٠ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثالثة.

جيم - القرارات والمقررات التي يسترعى نظر المجلس إليها

٣ - يسترعى نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القرارات التالية التي اتخذتها اللجنة

القرار ١/٢ - إنشاء مجلس استشاري معني بالقضايا المتعلقة بالجنسين*

إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

إذ تحيط علما بتقرير فريق الخبراء المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة: الأبعاد ذات الصلة بالجنسين"(١٣) ولا سيما التوصية ٨ (الفقرة ٣٥)،

وقد نظرت في الأبعاد ذات الصلة بالجنسين لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ومن أجل الوفاء بمسؤوليتها في هذا المجال،

تقرر أن تنشئ، لمدة أربع سنوات ومن موارد خارجة عن الميزانية، مجلسا استشاريا معنيا بالقضايا المتعلقة بالجنسين ليكون بمثابة فريق خبراء يعمل على تسهيل المداولات المقبلة للجنة وكذلك متابعة التوصيات المتعلقة بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية، على أن يقدم المجلس تقريرا في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتيها الثالثة والرابعة.

القرار ٢/٢ - نشر تقارير الأفرقة الرئيسية التابعة للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتوعية العامة بصددها*

إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

إذ تلاحظ العمل الهام المضطلع به من قبل الأفرقة المخصصة والأفرقة العاملة التي أنشئت في الدورة الأولى للجنة وما تلاه من مناقشات موضوعية جرت في الدورة الثانية بشأن استنتاجات وتوصيات هذه الأفرقة،

تقرر أن تشجع نشر المحتويات الموضوعية لتقارير الأفرقة المخصصة والأفرقة العاملة ووثائق معلوماتها الأساسية على أوسع نطاق وأن تأذن بنشرها من خلال القنوات المناسبة. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، ينبغي أن يتم النشر وفقا للمبادئ العامة والخطوط التوجيهية لمنشورات الأمم المتحدة، على أساس أن محتوياتها تعبر عن آراء الخبراء المعنيين وأن العمل الذي قاموا به قد أنجز تحت رعاية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(١٣) E/CN.16/1995/3.

٤ - يسترعى نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى المقررات التالية التي اتخذتها اللجنة:

المقرر ١٠١/٢ - طرائق عمل اللجنة بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، إذ تنطلق من تجربتها، في تنفيذها برنامج عملها، تقرر في دورتها الثانية المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، ما يلي:

(أ) أن تؤدي أعمالها في حدود الموارد القائمة بما في ذلك الأموال الخارجة عن الميزانية والمتاحة لتلك الأغراض بدعم من أمانة اللجنة؛

(ب) أن تفيد الى أقصى حد من أي خبرات تتاح للجنة طواعية؛

(ج) أن تتحاشى الازدواج غير المبرر للأعمال المنفذة في الميادين ذات الصلة من جانب المنظمات الدولية؛

(د) أن تنفذ برنامج العمل المتوخى من خلال أفرقة خبراء أو أفرقة عاملة.

ولأغراض تأكيد الشفافية تطلب اللجنة الى كل من الدول الأعضاء تعيين جهة تنسيق بها، على أن يكون مفهوما في هذا الشأن أن ممثلي كل من الدول الأعضاء المشاركين في اللجنة سوف يعتبرون جهات تنسيق ما لم تخطر أمانة اللجنة بخلاف ذلك.

وقد أوصت اللجنة بأن تتولى أمانتها تدارس جميع سبل التواصل واتخاذ الترتيبات اللازمة، ضمن الموارد القائمة، للحفاظ على صلة فعالة وسريعة ومنتظمة مع أعضاء اللجنة، وتزويدهم مسبقا بالمعلومات حول الأولويات والتقارير والتنبؤات والموارد، وغيرها من العناصر التي تيسر المشاركة الفعالة في أعمال اللجنة، بما في ذلك أعمال الأفرقة العاملة وأفرقة الخبراء مما قد يحتاج الأمر الى انشائه لتنفيذ برنامج عمل اللجنة.

وقررت اللجنة أن يتم تقديم أو استخدام أي أموال خارجة عن الميزانية من جانب أعضاء اللجنة أو الحكومات أو المنظمات، ما لم ينص على خلاف ذلك، طبقا للقواعد والأنظمة المالية المعمول بها للأمم المتحدة.

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل العاشر.

وطلبت اللجنة أن تقوم الأمانة بتزويد اللجنة بتقرير يوضح استخدام جميع الموارد (بما في ذلك موارد الميزانية والموارد الخارجة عن الميزانية) التي تتاح لتنفيذ برنامج عمل اللجنة اعتبارا من نهاية دورتها الثانية وينبغي أيضا أن تقدم خطة انفاق مقترحة الى اللجنة على أساس سنوي تبين بالتفصيل ما تقترحه من أوجه انفاق وتخصيص للموارد لبرنامج العمل مع تقديم تقرير مرحلي كل ستة أشهر سواء عن برنامج العمل وكذلك عن جوانبه المالية.

المقرر ١٠٢/٢ - التزامن في فترة ولاية أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية*

قررت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الثانية، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، أن تسترعي نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى المشكلة الناجمة عن غياب التنسيق الزمني بين ولاية أعضاء اللجنة المنتخبين من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين توقيت الدورة الثالثة للجنة، وأوصت المجلس بأن يبحث المشكلة ويتخذ الخطوات اللازمة لحلها بما يكفل استمرار كفاءة أداء اللجنة لمهامها.

الفصل الثاني

المواضيع الفنية: تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل؛ آثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية؛ الجوانب العلمية والتكنولوجية للمسألة القطاعية التي ستبحثها لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥

١ - نظرت اللجنة في البند ٢ من جدول أعمالها في جلساتها الثانية الى الخامسة المعقودة يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ ثم في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير فريق الخبراء المعني باستخدام العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية: جسر لسد الفجوة، المعنون "تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل" (A/CN.16/1995/2)؛

---

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل العاشر.

(ب) تقرير فريق الخبراء المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا للتنمية البشرية المستدامة: الأبعاد المتعلقة بالجنسين" (A/CN.16/1995/3)؛

(ج) تقرير فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية والتكنولوجية للمسألة القطاعية التي يتعين على اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بحثها في عام ١٩٩٥، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي" (A/CN.16/1995/4)؛

(د) نظرة عامة على تقارير الأفرقة (A/CN.16/1995/5).

٢ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٦ أيار/مايو، قدم رئيس فريق الخبراء المعني بتكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل عرضا للموضوع في اللجنة.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان استهلالي القائم بعمل رئيس شعبة العلم والتكنولوجيا بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

٤ - وفي الجلسة نفسها أدلي ببيانات ممثلو كل من كولومبيا (نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين) واليابان، وباكستان، وجزر مارشال، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، وبلغاريا، وكولومبيا، والدانمرك، ورومانيا، وشيلي، والبرازيل بالاضافة الى المراقب عن أفغانستان.

٥ - وفي الجلسة نفسها أدلي ببيانات ممثلو كل من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٦ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ببيانين ممثلا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٧ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١٦ أيار/مايو أدلى ببيانات في اطار البند ٢ (أ) من جدول الأعمال ممثلو منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية والمراقب عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى مستشار العلم والتكنولوجيا لرئيس المركز الدولي لبحوث التنمية (أوتاوا كندا) ببيان استهلالي في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال.

٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من باكستان، جزر مارشال، الدانمرك، كولومبيا، جامايكا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الصين، شيلي، الاتحاد الروسي وتوغو.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية.

١١ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥، تكلم أمام اللجنة، في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال، عضو في فريق الخبراء المعني بالجوانب العلمية والتكنولوجية للمسائل القطاعية التي يتعين على اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بحثها في عام ١٩٩٥.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كل من الصين، المملكة العربية السعودية، هولندا، جزر مارشال، اليابان، بلغاريا، الأردن، فييت نام، باكستان، شيلي، الاتحاد الروسي، النمسا، جامايكا، اسبانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، بوروندي، المغرب، وأيرلندا بالاضافة إلى المراقب عن أفغانستان.

١٣ - وفي الجلسة نفسها أدلى ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ببيان.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل عن إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

١٥ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٧ أيار/مايو أدلى ممثل بيلاروس ببيان.

١٦ - وفيما يلي يرد أدناه الملخص الذي أوجز فيه الرئيس المناقشة العامة.

ملخص الرئيس للمناقشة العامة

تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل

انطلق فريق الخبراء المعني بتكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل، من نظرة برغماتية وتعددية في أعماله. فلقد تدارس في مناقشته ست ركائز أساسية ولازمة وهي: التعليم، والحصول على المعلومات، والمشاركة، والصحة، والهياكل الأساسية والأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم. ولقد أصبحت أوجه العجز في الاحتياجات الأساسية فضلا عن الأسباب الكامنة وراءها بمثابة عقبات كأداء تحول دون التنمية

الاقتصادية المستدامة. كما أن الفقر المزمن يفضي إلى اضطراب اجتماعي وتدمير للبيئة في طول العالم وعرضه. ومع ذلك فكثيرا ما أهملت استراتيجيات العلم والتكنولوجيا احتياجات الفقراء وبهذا زادت ثغرة الغبن اتساعا. كذلك فإن مشاركة المجتمع العلمي والتكنولوجي، فضلا عن قطاع واسع ومتعدد من المجتمع ينبغي التماسها من أجل التصدي للاحتياجات الأساسية ومثل هذه الاحتياجات تقتضي وعيا متزايدا وعاجلا من جانب صانعي القرارات.

وكثيرا ما كانت العلاقات بين التقدم التكنولوجي وتخفيف حدة الفقر بين ظهراني أفقر العناصر في العالم علاقات دقيقة وصعبة التفسير. ومن بين التحديات التي ينبغي مواجهتها إقناع الذين يوزعون الموارد بأن الاستثمارات في مجال التكنولوجيا لخدمة السكان المنخفضي الدخل استثمارات حكيمة وجوهرية في آن واحد. إن مفهوم فريق الخبراء عن سد الفجوة أو آليات ردم الهوة بين الفقراء المدقعين وسبل وصولهم إلى التكنولوجيا يلقى تأييدا عاما، فضلا عن الحاجة لتعزيز استراتيجيات التكنولوجيا التي تشمل الركائز الست المذكورة أعلاه. وقد وردت إشارات إلى الطابع التكاملي لمسألة الاحتياجات الأساسية وكذلك إلى محصلة مؤتمرات الأمم المتحدة التي عالجت جوانب المسألة من منظورات مختلفة. وقامت الوكالات المتخصصة واللجان الاقليمية بالتعليق على التقرير استنادا إلى تجارب كل منها وأحالت إلى الفعاليات الكبرى المتصلة بالأمر في الأمم المتحدة مثل تلك التي عالجت قضايا التنمية الاجتماعية وانتاج الأغذية.

وشدد بعض الأعضاء على أن أي استراتيجية تتوخى توصيل التكنولوجيات إلى الفقراء لا يمكن أن تعتمد فحسب على قوى السوق بل إنها بحاجة إلى آليات فعالة لتدعيم هذه الجهود. وقد اختار فريق الخبراء عامدا التركيز على الاستراتيجيات والمناهج والسياسات المتعلقة بالتكنولوجيا بدلا من الوقوف عند تكنولوجيات بعينها.

كذلك طرحت للمناقشة توصيات فريق الخبراء بشأن الاجراءات المتعلقة بسياسات العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية. وجرى تدارس تلك السياسات من أجل تحديد مدى الفعالية التي (أ) تتصدى بها لتلبية الاحتياجات الأساسية (ب) دعم الارتقاء التكنولوجي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ثم (ج) تعزيز إقامة الشبكات التي تربط بين المؤسسات والمشاريع في مجال العلم والتكنولوجيا.

ولقد لقيت التوصيات في مجملها تقديرا وتأييدا في حين تركت بعض التوصيات المحددة من أجل مزيد من التحليل في مرحلة لاحقة.

ما يترتب على اختلاف نوع الجنس من آثار في مجال العلم والتكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية

أسفرت أعمال الفريق المعني بما يترتب على اختلاف نوع الجنس من آثار في مجال العلم التكنولوجيا بالنسبة للبلدان النامية، إضافة إلى التقرير المذكور أعلاه، عن انتاج ١٢ تقرير معلومات أساسية تشكل أساس كتاب سيجري نشره في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان الاستنتاجان الرئيسيان، اللذين لم يكونا جديدين، هما أن (أ) اشتراك البنات في التخصصات العلمية والتكنولوجية والمرأة في الحياة الوظيفية في مجال العلم والتكنولوجيا قد اختلف بدرجة كبيرة من بلد إلى بلد وإن كان أقل من اشتراك الرجل، و(ب) البرامج الإنمائية التي تتضمن عنصرا كبيرا من العلم والتكنولوجيا والمصممة للجميع في كثير من القطاعات، لم تعترف بدرجة كافية بطابع التنمية القائم على اختلاف نوع الجنس. وقد قام الفريق، على أساس استنتاجاته، بانتاج قائمة مرجعية لاجراءات تحويلية في سبعة مجالات رئيسية اعتبرها ذات أهمية كبيرة لإحالتها إلى جميع حكومات البلدان النامية لتنظر فيها. وقد قدم أيضا توصيتين رئيسيتين، تتطلبان من كل بلد توقيع إعلان نوايا بشأن المساواة بين الجنسين في مجال العلم والتكنولوجيا وانشاء لجنة مخصصة لاستعراض حالته الخاصة وتقديم التوصيات إلى الحكومة بشأن المسائل المحددة في الإعلان. وأعرب أعضاء اللجنة عن ارتياحهم للتقرير واتفاقهم مع مضمون إعلان النوايا، الذي بدأ تنفيذه بالفعل في عدد من بلدانهم. وقد أعربوا عن رأي مؤداه أن تقرير الفريق من شأنه أن يقدم مساهمة نافعة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

وقد أشير إلى أنه قد بُذلت محاولة لتفادي الافراط في تحميل توصيات الفريق بالدعوة إلى إجراءات محددة عديدة. ومع ذلك، يمكن للعملية الاستشارية اللاحقة أن تنظر في الاجراءات المحددة لكل بلد على حدة حسبما يقتضي الحال.

وقد أشير إلى أن هناك دلالات في بعض أنحاء العالم النامي على أن البنات يتفوقن بالفعل على البنين في دراسة التخصصات العلمية. وقد قدم عدد من الآراء بشأن الأسباب الممكنة التي تكمن وراء تلك الظاهرة، من قبيل التصور بأن الوظائف العلمية لم تعد مجزية بالنسبة للرجل كما كانت في الماضي وأن المرأة تتقدم لملء الفراغ. وقد أثار التقرير التأمل فيما إذا كانت المرأة تفكر بخصوص العلم بشكل يختلف عن الرجل، وعما إذا كان مجال العلم والتكنولوجيا كان سيكون مختلفا إن كان هناك نساء أكثر بين العلماء، وعما إذا كانت ستظهر أولويات مختلفة في مجال العلم والتكنولوجيا لو زاد عدد النساء المسند لهن مسؤولية إدارته.

وناقش أعضاء اللجنة توصيات الفريق الواردة في تقريره بإنشاء مجلس استشاري معني بالصلة بين اختلاف نوع الجنس والتكنولوجيا لضمان معالجة المسائل المتصلة باختلاف نوع الجنس بشكل ملائم في مناقشات اللجنة المقبلة.

وفيما يتعلق بالمساواة، أعرب أعضاء اللجنة عن رأي مؤداه أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم عددا أكبر من النساء في رتبة رفيعة بشكل ملائم وسألوا عن التقدم المحرز في ذلك المجال. وعلاوة على ذلك، رئي أنه ينبغي أن تكون هناك مرونة في تحديد الأهداف الكمية لتحسين اشتراك المرأة في أنشطة العلم والتكنولوجيا، بشكل عام وفي الأمم المتحدة على حد سواء، وإن تحديد أهداف يمكن تحقيقها هو أفضل من تحديد أهداف مفرطة في ارتفاعها بشكل يسبب الإحباط.

وعالجت المناقشة أيضا مسألة كيف يمكن إعادة توجيه العلم والتكنولوجيا نحو مشاكل المرأة في التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالفقر الذي يؤدي إلى تهميش المرأة بدرجة تزيد عنها في حالة الرجل. وفي هذا الخصوص، يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام للنواحي المتصلة باختلاف نوع الجنس من العلم والتكنولوجيا في التنمية الريفية. أما بالنسبة للصحة، فقد أشير إلى أنه بالرغم من أن العدد النسبي للاخصائيات الصحيات قد ارتفع إلى مستويات عالية، فمازالت المرأة تتلقى رعاية صحية أسوأ مما يتلقاه الرجل ولم تبدأ المرأة إلا مؤخرا في الاشتراك في وضع السياسة الصحية.

وقد أعربت اللجنة أيضا عن رأي مؤداه أن النتائج الإيجابية لأسلوب العمل الجديد الذي كانت أعمال الفريق نموذجا له جعلت من المستصوب توفير المنهجية نفسها لمعالجة المواضيع المقبلة.

تسخير العلم والتكنولوجيا للإدارة المتكاملة للأراضي

هناك دور ليؤديه العلم والتكنولوجيا، ولاسيما في استعراض وزيادة التقدم المحرز في تنفيذ الفصل العاشر من جدول أعمال القرن ٢١ الذي يعالج الإدارة المتكاملة للأراضي. وقد أحاطت لجنة التنمية المستدامة علما مع التقدير بالتقرير المذكور أعلاه للفريق المعني بالناحية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا من المسألة القطاعية عن الموضوع، الذي ستناقشه لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥، والذي أضاف بعدا هاما في تعزيز تنفيذ الفصل ١٠.

وقد نظر إلى الإدارة المتكاملة للأراضي بوصفها عملية متكررة متصلة من التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم تجعل من الممكن إدارة المسائل الحساسة بيئيا من المسائل القطاعية والشاملة لعدة قطاعات من قبيل النمو الحضري، والسكان، والتصحر، وإدارة الأحراج، وتآكل التربة، وملوحة

التربة، والزراعة المستدامة وتلوث موارد المياه العذبة ومياه البحار. وقد وضعت تفاصيل مجموعة من المبادئ وإطار لصنع السياسات بما في ذلك تحديد المجالات المحتملة للاجراءات المقبلة، وذلك لتنفيذها، وهما يحتاجان إلى مواءمتهما مع الظروف الخاصة بكل قطر، نظرا لأن مشاكل إدارة الأراضي واحتياجاتها وحلولها تختلف باختلاف القطر.

وقد أُبرزت المجالات المحددة في العلم والتكنولوجيا التي تدعم الاحتياجات من المعلومات، وتقييم خيارات استخدام الأراضي، وحلول المشاكل المحددة للإدارة، وتنمية الهيكل الأساسي، بما في ذلك التعليم والتدريب. ويجب أن ينظر إلى دور العلم والتكنولوجيا في السياق الاجتماعي والثقافي العام والذي يتضمن جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المرأة. وبالرغم من أن هناك قدرا كبيرا من المعلومات والدراية الفنية التكنولوجية متاحا من البلدان المتقدمة النمو بشأن هذه المسائل، فهي ليست على الدوام ملائمة للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال والتي تواجه مشاكل وطنية أو مشاكل خاصة بالمنطقة. وحتى عندما تكون التكنولوجيا ملائمة، فغالبا لا تملك البلدان المتلقية القدرات الاستيعابية اللازمة لنقل هذه التكنولوجيا بنجاح.

ولقد حددت أيضا قيود محددة، بما في ذلك محدودية فرص الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا الملائمتين، ونقص التمويل، والضغط الناتج عن الاستخدامات المتنافسة للأراضي، وعدم كفاية الهيكل الأساسي المؤسسي، وعدم كفاية عمليات البحث والتطوير، وانعدام الأهداف والمبادئ المشتركة. وينبغي معالجة تلك المشاكل بالاقتران مع تحسين التدريب وتنمية الموارد البشرية والقدرة الاستيعابية. وقد أبرزت أيضا الروابط بين الاستخدام المتكامل للأراضي والمسائل التي نوقشت في إطار الموضوعين الفنيين الآخرين للدورة (الاحتياجات الأساسية للسكان منخفضي الدخل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والمسائل المتصلة باختلاف نوع الجنس في مجال العلم والتكنولوجيا).

وللتغلب على مشاكل القيود المذكورة أعلاه، شدد على تدابير من قبيل تجميع واقتسام الموارد، والخبرة والتجارب فيما بين البلدان، ووضع أهداف مشتركة ، والالتزام من جانب جميع الشركاء المعنيين، وإعداد هيكل أساسي إداري، وذلك بالاقتران مع الشراكات بين عناصر القطاعين الخاص والعام، والبرامج المستهدفة لدعم التدريب والتكنولوجيا، والاستثمارات العامة المباشرة حيثما لا يمكن للمصادر الخاصة بمفردها تلبية الاحتياجات المتنوعة والمتعددة الأوجه في ذلك المجال. وشجعت مؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة ولاسيما منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية على التركيز على أن تستخدم في برامجها وأنشطتها تدابير العلم والتكنولوجيا المحددة المتصلة بتعزيز الاستخدام المتكامل للأراضي.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٧ - في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (E/CN.16/1995/L.3) معنونا "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية.

١٨ - وفي الجلسة نفسها، وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانين ممثلا الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، تلا الرئيس تنقيحات لمشروع القرار واردة في ورقة غير رسمية.

٢٠ - ورفعت الجلسة. وعند استئنافها، تلا الرئيس عددا من التنقيحات الأخرى لمشروع القرار، حسبما اتُّفق عليه في المشاورات غير الرسمية.

٢١ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المتضمنة لآخر التنقيحات التي أدخلت شفويا (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الباب ألف، مشروع القرار).

٢ - المجلس الاستشاري المعني بالمسائل المتصلة باختلاف نوع الجنس

٢٢ - في الجلسة نفسها، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (E/CN.16/1995/L.4) معنونا "المجلس الاستشاري المعني بالمسائل المتصلة باختلاف نوع الجنس" قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ١/٢).

٣ - نشر تقارير الأفرقة الرئيسية التابعة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وزيادة الوعي العام بها

٢٤ - في الجلسة نفسها، كان معروضا على اللجنة مشروع القرار (E/CN.16/1995/L.5) معنونا "نشر تقارير الأفرقة الرئيسية التابعة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وزيادة الوعي العام بها"، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية.

٢٥ - واعتمدت اللجنة مشروع القرار (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٢/٢).

الفصل الثالث

تنسيق الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال بالاقتران مع البند ٦ من جدول الأعمال في جلستها ٩ المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) مذكرة من الأمانة العامة عن آليات التنسيق في مجال العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة (E/CN.16/1995/6)؛

(ب) تقرير أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك التعاون في تقييم التكنولوجيا (E/CN.16/1995/7)؛

(ج) مذكرة من أمانة الأونكتاد عن الاجتماع الاستشاري المعني بدمج الموارد من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (E/CN.16/1995/11).

٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس فرع التنمية البشرية، والمؤسسات والتكنولوجيا التابع لشعبة التنمية المستدامة، التابعة لإدارة تنسيق السياسة والتنمية المستدامة ببيانين استهلاليين بشأن البندين ٣ و ٦ من جدول الأعمال.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى الموظف المسؤول في شعبة العلم والتكنولوجيا التابعة للأونكتاد ببيان استهلالي تحت البند ٣ من جدول الأعمال.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو شيلي وجامايكا وباكستان والصين واليابان وألمانيا والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والنيجر.

٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦ - ويرد أدناه موجز الرئيس للمناقشة العامة.

موجز الرئيس للمناقشة العامة

قامت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بالنظر على نحو كامل في الاستنتاجات المتفق عليها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/١٩٩٤ والتقارير المذكورة أعلاه بشأن التنسيق. وقد رئي أن العلاقة التفاعلية المباشرة بدرجة أكبر بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة التنمية المستدامة والتي أوصى بها المجلس مفيدة كما اعتبر أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يمكن أن يوفر نماذج إيجابية للتنسيق، ولا سيما خبرة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية.

ولدى استعراض الأنشطة المتصلة بالعلم والتكنولوجيا التي أوردتها الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تقاريرها، لاحظت اللجنة أنه لا يمكن استبعاد إمكانيات تداخل الولايات والبرامج، بالرغم من أن الوكالات تعالج مسائل العلم والتكنولوجيا من مناظير قطاعية مختلفة. وينبغي أن يكون غرض التنسيق هو تعزيز التكامل بين مختلف الأنشطة مع تفادي الازدواج بأكبر قدر ممكن.

ولدى ممارسة اللجنة لبرنامج أعمالها الفنية، رأت أن مسألة التنسيق ينبغي أن تبقى نصب الأعين لكي يتسنى تقديم توصيات ملائمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أية مسألة تسهل التنسيق على الصُّعد المحلي والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا. ويحتاج الأمر إلى تحديد المعايير الواضحة لهذا الغرض. وشجعت اللجان الإقليمية على المتابعة المتعلقة بمشورة اللجنة فيما يتصل بالسياسات بعد إقرارها من المجلس.

وسلّمت اللجنة بالمستوى المتناقص بشكل عام من موارد المانحين المتاحة للتعاون الإنمائي بصفة عامة وللعلم والتكنولوجيا بصفة خاصة. وفي هذا الخصوص، رحبت اللجنة بنتيجة الاجتماع الاستشاري المعني بدمج الموارد من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الذي شمل

دعوة لعمليات دمج متعددة للموارد على الصعيد الدولي والتي ينبغي أن تركز على مواضيع محددة وأهداف مشتركة فيما بين المانحين والمتلقين وينبغي أن تعتمد على الخطط والمبادرات القائمة.

وبينما بدا أن الاستخدام المحدد لمصطلح "العلم والتكنولوجيا" أقل تواترا في بعض المنظمات، لاحظت اللجنة أن هذه المنظمات في الواقع تبقى مشتركة بشكل متعمق في العلم والتكنولوجيا من خلال برامجها وأنشطتها القطاعية. ونظرا لنقص الأموال المتاحة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، قد يُطلب دعم للمشاريع الجيدة التي حُددت من الأموال البرنامجية الإقليمية والأقاليمية التي توفرها مختلف مصادر التمويل الدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مجلس إدارته. وقد تكون إحدى الأفكار النافعة التي يمكن اقتراحها بالنسبة للتمويل هي إعداد مشاريع للحوار بشأن السياسات القطرية في مجال العلم والتكنولوجيا تستهدف تحسين السياسات الوطنية للعلم والتكنولوجيا يكون اشتراك وكالات التمويل واللجان الاقتصادية الإقليمية أساسيا فيها.

وسلّمت اللجنة بالحاجة إلى إعادة توجيه سياسات الإقراض القائمة للمؤسسات المالية الثنائية الأطراف والمتعددة الأطراف للاستفادة من إمكاناتها الكاملة في دعم أنشطة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ويمكن أن تشجع هذه المؤسسات على إعادة توجيه أموالها إلى مبادرات جديدة من قبيل تعزيز الشراكات التكنولوجية بين القطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير أو نشر التكنولوجيات السليمة بيئيا.

ويرجع نقص الموارد أحيانا إلى سوء التطبيق والتركيز غير المنتج أو إلى الشروط المحيطة بالاستخدام. ورأت اللجنة أنه من المهم للبلدان اتخاذ المبادرات نفسها في إنشاء تجمعات الموارد على الصعيد الوطني والتي لا يلزم أن تكون ذات طابع مالي خالص.

ويمكن أن يكون أحد أدوار اللجنة في مجال التنسيق هو تنشيط الفكر العالمي وبناء الأنظمة بشأن مواضيع مختارة، من قبيل تكنولوجيات المعلومات، لكي يتسنى وضع برامج ذات طبيعة متعددة الأطراف من شأنها أن تكون أساسية في تعبئة الموارد من جميع المصادر المتاحة.

وقد قبلت اللجنة التحدي الذي طرحه الاجتماع الاستشاري بتنظيم محفل للتبادل غير الرسمي للآراء فيما بين الشركاء المنتمين لشبكات ومشاريع تنسيقية مختلفة والتي ينبغي أن تشمل المصارف الإنمائية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بوصفها أجزاء من الدورات المقبلة. وبالرغم من أن الآثار المترتبة بالنسبة لأعضاء اللجنة وأمانتها على تنظيم هذا المحفل ينبغي أن تدرس بعناية فيما يتعلق بالوقت والجهد الإضافي اللذين سينطوي عليهما الأمر فهذا المحفل من شأنه أن يضيف بندا فريدا إلى أعمال اللجنة.

وأما بالنسبة إلى إمكانية تكوين فرقة عمل صغيرة لدراسة تصنيف أنشطة العلم والتكنولوجيا لأغراض إعداد التقارير، بما في ذلك تحديد البارامترات الضرورية، اقتُرح أنه يمكن أن يطلَب من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الاضطلاع بهذه المهمة وإبلاغ النتائج إلى اللجنة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٧ - انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار وأيضا الفصول الثاني والرابع والخامس والسادس والسابع.

الفصل الرابع

تقارير الأفرقة المخصصة

١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستيها ٦ و ٧، المعقودتين في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥، وفي جلستها ١٣، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان معروضا على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الخبراء المعني بإسهام التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، في تصنيع البلدان النامية المعنون "تدعيم الروابط بين نظم البحث والتطوير الوطنية والقطاعات الصناعية" (E/CN.16/1995/8)؛

(ب) مذكرة من أمانة الأونكتاد عن تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية (E/CN.16/1995/9 و Corr.1 و 2).

٢ - وفي الجلسة ٦، أدلى نائب رئيس اللجنة (مصر) ببيان استهلالي.

٣ - وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو رومانيا وأوروغواي وجمهورية تنزانيا المتحدة وبلغاريا وجامايكا وأوكرانيا وبيلاروس والاتحاد الروسي وباكستان وفييت نام وشيلي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبوروندي والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.

٤ - وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات ممثل كل من اليونسكو واليونيدو، فضلا عن المراقبين عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٥ - وفي الجلسة ٧، المعقودة في ١٨ أيار/مايو، أدلى الموظف المسؤول عن شعبة العلم والتكنولوجيا التابعة للأونكتاد ببيان استهلالي.

٦ - وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو بيلاروس والنمسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وشيلي وهولندا وجامايكا والولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان والاتحاد الروسي والدانمرك وكولومبيا وإثيوبيا.

٧ - وفي نفس الجلسة، أدلى ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ببيان.

٨ - ويرد أدناه تلخيص الرئيس للمناقشة العامة.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

البحث والتطوير والتصنيع

ركّز فريق الخبراء المعني بإسهام التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة، في تصنيع البلدان النامية اهتمامه على تدعيم الروابط بين نظم البحث والتطوير الوطنية والقطاعات الصناعية. وأبرز أن العمل الممتاز الذي أنجز في اجتماع واحد يمثّل مهمة تتسم بفاعلية التكاليف إلى حد كبير. وأكدت مناقشات الفريق النتيجة التي مفادها أن نظم البحث والتطوير لها القدرة على أن تسهم إسهاما كبيرا في عملية التصنيع في أغلبية البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وأعرب عن التقدير لاستعراض عدد من أوجه الضعف المشتركة في نظم البحث والتطوير في تلك البلدان وجرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإصلاحات اللازمة وأهمية توفير بيئة ممكنة بما فيه الكفاية، بما في ذلك زيادة إدماج السياسات في استراتيجيات العلم والتكنولوجيا العامة؛ وإعادة توجيه معاهد البحث والتطوير لجعلها أكثر تركيزا على الطلب عن طريق جملة أمور منها تقديم خدمات الإرشاد التي تعود بالفائدة بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الوقت الذي تولّد فيه المزيد من الموارد المالية، وتبسيط الهياكل التنظيمية مع زيادة التركيز على وحدات التسويق وإيصال الخدمات؛ وإقامة صلات معززة بالجامعات فيما يتعلق بكل من البحث والتطوير وخدمات الإرشاد؛ وتشجيع ربط

الشبكات والتحالفات والشراكات؛ ومشاركة معاهد البحث والتطوير في تشجيع اتفاقات نقل التكنولوجيا.

وواصل أعضاء اللجنة توضيح عدة مسائل محددة. ورئي أنه يلزم زيادة التركيز إلى حد كبير على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التعرف على احتياجاتها التكنولوجية وفي تعلم كيفية استغلال نظم البحث والتطوير، بما في ذلك المسائل المتصلة بالمساعدة التقنية وخدمات الدعم. ويعزز هذا الدعم الحاجة إلى إعادة تركيز البحث والتطوير على تكييف الأعمال الرامية الى تحقيق ابتكارات متزايدة من شأنها أن تزيد عن قدرة المنتجات والعمليات على التنافس. ومن الأمور الحيوية، في هذا الصدد، تدريب المزيد من التقنيين والفنيين في داخل المصنع. ولا يمكن للبلدان الفقيرة أن توفر مبالغ ذات شأن من مواردها المحدودة جدا للبحوث العامة، بل ينبغي لها بدلا من ذلك أن تلتمس حلولا لمشاكلها المحلية عن طريق تكييف أفضل تقنيات الممارسة المتاحة فعلا في السوق الدولية. ففي غضون الإصلاحات المتعلقة بالتكيف الهيكلي لا يتمكن كثير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من تلبية التحديات التنافسية للتسعينات دون توفير المزيد من المساعدة الدولية من أجل بناء الهياكل الأساسية الداعمة اللازمة لجعل الاستثمار في تحديث الصناعة جذابا للمؤسسات المحلية والأجنبية.

وتواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، إذ تشارك في مواجهة مشاكل مماثلة لتلك التي يعاني منها كثير من البلدان النامية، تحديات فريدة ناجمة عن ظروفها التاريخية. وبالتوازي مع إعادة هيكلة اقتصادها فإنها معرضة لضغوط من أجل إعادة توجيه بنيتها الأساسية العلمية والتكنولوجية الضخمة وتحويلها نحو أنشطة أكثر توجها نحو السوق وإيجاد نظم صناعية أسلم بيئيا. ووجه الانتباه إلى الآثار المعاكسة المحتملة لنزوح الأفراد العلميين والتقنيين من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال فضلا عن البلدان النامية. وأجريت مناقشات بشأن إنشاء صناديق لرأس المال الاستثماري، من قبيل الصندوق الذي أنشأته اليونسكو في أفريقيا في عام ١٩٩٤.

تكنولوجيا المعلومات

حظي الاقتراح بأن يختار موضوع تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية كأحد المواضيع الفنية لفترة ما بين الدورات القادمة بتأييد جماعي. وشدد عدد من الأعضاء على أنه ينبغي للجنة أن تشكل فريقا لدراسة نشر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وآثار ذلك على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ودوره في بناء القدرات التكنولوجية المحلية. وقد أتاحت كفاءة تكنولوجيا المعلومات وتكلفتها المعقولة فرصا لا مثيل لها أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال على تناول المعلومات بمزيد من

الكفاءة والفعالية عن ذي قبل. وجرى التشديد على أن إيجاد بيئة دولية مواتية لزيادة تيسير الحصول على تكنولوجيا المعلومات والبنية الأساسية اللازمة لاستخدامها من جانب البلدان المهمَّشة حاليا يمثل تحديا هاما ينبغي أن يواجهه المجتمع الدولي.

وفي الوقت الذي اعترف فيه أعضاء اللجنة بأن مختلف المسائل ذات الصلة قد حـُددت في المذكرة سالفة الذكر التي قدمتها أمانة الأونكتاد عن الموضوع، فقد رأوا أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لثلاث مسائل إضافية: (أ) العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتعليم في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية؛ (ب) آثار تكنولوجيا المعلومات على القِيم الثقافية؛ (ج) السياسة العامة اللازمة لدعم نشر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها. وقد يتمثل أحد الحلول في الاعتماد على آليات السوق، ولو أن عددا من جوانب نشر تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما تطوير الهياكل الأساسية اللازمة، يتطلب بيئة تنظيمية تعزز وتحمي المنافسة واستثمارات القطاع الخاص في الوقت الذي تحمي فيه مصالح المستهلكين.

وأبرزت أهمية نشر تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية والحاجة إلى أنشطة عملية المنحى في ذلك المجال. وإذا قررت اللجنة أن تأخذ تكنولوجيا المعلومات كأحد المواضيع الفنية في أعمالها المقبلة فينبغي للأنشطة المـُضطلع بها، في هذا الصدد، أن تتجاوز نطاق ما يجريه الفريق والفريق العامل من مناقشات وما يتخذه من قرارات وأن تتضمن اقتراحات عملية وتشجيع إقامة مشاريع لمساعدة البلدان النامية في الوصول إلى نظم المعلومات العالمية على نحو أفضل. ويمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في دعم تطوير البنية الأساسية العالمية للمعلومات، ويمكن أن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على المشاركة في ذلك الهيكل الأساسي واستخدامه لأغراض التنمية المستدامة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١ - تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية العلمية والتكنولوجية

٩ - في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (E/CN.16/1995/L.2) بعنوان "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ركيزة للتعاون العلمي ونقل التكنولوجيا" مقدم بالنيابة عن الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، بيلاروس، توغو، جامايكا، جمهورية تنزانيا المتحدة، شيلي، الصين، فييت نام، كوستاريكا، ماليزيا، النمسا، على أساس مشاورات غير رسمية. وفيما يلي نص مشروع القرار:

"تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ركيزة للتعاون
العلمي ونقل التكنولوجيا"

"إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

"إذ تسلم بأن المعلومات والاتصالات هي أهم الشروط الأساسية للتخطيط والتطوير واتخاذ القرارات في مسائل العلم والتكنولوجيا وكذلك للتقدم الاجتماعي،

"واستجابة منها للحاجة الماسة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال إلى الوصول على نحو كامل إلى المعلومات المتوفرة عن طريق مصارف المعلومات الالكترونية في البلدان الصناعية والمنظمات الدولية،

"وإذ تؤكد الأهمية الفائقة للاتصال اليسير والمباشر والسريع بين المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان الصناعية،

"وإذ تلاحظ مع الاهتمام نجاح إقامة الشبكات الالكترونية في مجال التعاون الانمائي كما تدل على ذلك، في جملة أمور، شبكة الجامعات بين النمسا وجنوب شرق آسيا،

"١ - تقترح تشكيل فريق عمل تابع للجنة كي يقوم بما يلي:

"(أ) تحليل وتفصيل جميع آثار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية العلمية والتكنولوجية لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

"(ب) وضع توصيات تعود بالفائدة على المنظمات الوطنية والدولية حول كيفية استخدام وتوسيع منشآت المعلومات والاتصالات الالكترونية المتوفرة، وكذلك لصالح تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

"(ج) إبداء مقترحات حول الطريقة التي ينبغي بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يتسنى للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إقامة تعاون سريع وفعال مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك بين المؤسسات العلمية ومؤسسات البحوث في البلدان كافة؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعو الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية إلى إعطاء الأولوية القصوى للوصول على نحو كامل وبحرية إلى شبكة "إنترنيت"، وخاصة من خلال تقديم دعم إلى المؤسسات العلمية وتشجيع تمويل الاستثمارات المتصلة بذلك من جميع المصادر بغية ضمان فوائد هذا الوصول للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في أقرب وقت ممكن. وتطلب أيضا، كخطوة أولى وفورية، أن تيسر الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية الاتصالات الالكترونية المناسبة بين جميع المؤسسات العاملة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية".

١٠ - وفي نفس الجلسة، أدلى ممثل جامايكا ببيان بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار.

١١ - وفي نفس الجلسة، قررت اللجنة ألا تتخذ أي إجراء بشأن مشروع القرار.

١٢ - وفي نفس الجلسة، أدلى ببيان ممثل كل من الاتحاد الروسي وجامايكا.

٢ - نشر تقارير الأفرقة الرئيسية التابعة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتعزيز الوعي العام بشأنها

١٣ - في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار (E/CN.16/1995/L.5) بعنوان "نشر تقارير الأفرقة الرئيسية التابعة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتعزيز الوعي العام بشأنها" مقدم من الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية.

١٤ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (للاطلاع على النص النهائي، انظر الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٢/٢).

٣ - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١٥ - انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار، وأيضا الفصول الثاني والثالث والخامس والسادس والسابع.

الفصل الخامس

الإجراءات الناجمة عن الدورة الأولى للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في الجلسة ٧، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان معروضا عليها الوثيقة التالية: مذكرة من أمانة الأونكتاد تحيل بها التقرير النهائي للفريق العامل المخصص المعني بالترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا (E/CN.16/1995/10).

٢ - وفي نفس الجلسة، أدلى الموظف المسؤول عن شعبة العلم والتكنولوجيا ببيان استهلالي.

٣ - وفي نفس الجلسة، أدلى ممثل اليونيدو ببيان.

٤ - ويرد أدناه تلخيص الرئيس للمناقشة العامة.

تلخيص الرئيس للمناقشة العامة

عرض الموظف المسؤول عن شعبة العلم والتكنولوجيا التابعة للأونكتاد التقرير سالف الذكر. وتضمن التقرير الاستنتاجات الرئيسية والاستنتاجات العامة وتوصيات الفريق العامل الناشئة عن أنشطته خلال دوراته الثلاث فضلا عن بيان مفصل بالمناقشات غير الرسمية التي أجريت خلال دورتيه الموضوعيتين.

وشمل برنامج عمل الفريق العامل القضايا التالية: (أ) تدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا والقدرة على المنافسة؛ (ب) بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛ (ج) نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا وتطويرها.

وقدم الفريق العامل نطاقا عريضا من النتائج والاستنتاجات وحدد عددا من المجالات لتحقيق التعاون الدولي يتطلب الكثير منها اتخاذ إجراء فوري، بينما تتطلب الأخرى المزيد من التحليل والدراسة على المستوى الحكومي الدولي.

وإذ اعترف الفريق العامل بالمشاكل والاحتياجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا فإنه طلب إلى الأمين العام للأونكتاد تنفيذ مشروع خاص يستهدف تعزيز بناء القدرات التكنولوجية داخل تلك البلدان بالاعتماد على توافر الخبرة الفنية وغيرها من أشكال الدعم التي سيقدمها المجتمع الدولي.

وتعلق إجراء محدد آخر بتعزيز التعاون فيما بين الحكومات والمؤسسات والقطاع الأكاديمي عموما في عملية بناء القدرات وتنظيم حوار عالمي بقصد تبادل وجهات النظر وصياغة مقترحات من أجل تحقيق هذا التعاون.

وإذ أقر الفريق العامل بأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز مباشرة المشاريع وفي توليد ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا، فإنه التمس المساعدة لدعم تلك المؤسسات في البلدان النامية عن طريق نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية وتطوير الإطار والآليات اللازمة لإقامة شراكات تكنولوجية بين المؤسسات.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٥ - انظر الفرع ألف من الفصل الأول من مشروع القرار وكذلك الفصول الثاني والثالث والرابع والسادس والسابع.

الفصل السادس

تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - نظرت اللجنة في بندي جدول الأعمال ٣ و ٦ معا في جلستها التاسعة المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وللإطلاع على الوثيقة المعروضة على اللجنة في اطار هذا البند، انظر الفقرة ١ (ج) من الفصل الثالث.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان استهلالي رئيس فرع التنمية البشرية والمؤسسات والتكنولوجيا، شعبة التنمية المستدامة، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي ألمانيا وباكستان وجامايكا وشيلي والصين والنيجر والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥ - وللاطلاع على موجز الرئيس في إطار هذا البند من جدول الأعمال، انظر الفقرة ٦ من الفصل الثالث.

الاجراءات التي اتخذتها اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٦ - انظر الفرع ألف من الفصل الأول من مشروع القرار وكذلك الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسابع.

الفصل السابع

الجوانب العلمية والتكنولوجية للتنمية المستدامة وتحويل القدرات العسكرية

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها الثامنة المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان أمامها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز والمشاكل التي صودفت في تطبيق العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المستدامة (E/CN.16/1995/12)؛

(ب) تقرير أمانة الأونكتاد المعنون: "الجوانب العلمية والتكنولوجية لتحويل القدرات العسكرية الى الاستعمال المدني والتنمية المستدامة: نظرة شاملة على المسائل الرئيسية" (E/CN.16/1995/13).

٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان استهلالي في إطار البند الفرعي ٧ (أ) من جدول الأعمال رئيس فرع التنمية البشرية والمؤسسات والتكنولوجيا، شعبة التنمية المستدامة، ادارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي ألمانيا وباكستان وتوغو وجامايكا ورومانيا وشيلي وفييت نام ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان استهلالي في إطار البند الفرعي ٧ (ب) من جدول الأعمال الرئيسي المؤقت لشعبة العلم والتكنولوجيا في الأونكتاد.

٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي الاتحاد الروسي واثيوبيا وألمانيا وأوكرانيا وايرلندا وبوروندي وبيلاروس وجامايكا وشيلي والنيجر والولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - وفيما يلي أدناه موجز الرئيس عن المناقشة العامة.

موجز الرئيس عن المناقشة العامة

الجوانب العلمية والتكنولوجية للتنمية المستدامة

أكدت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دعمها للتعاون مع اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة الذي تم في إطار الفريق المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي، وأشارت الى أن هذا التعاون قد رحبت به أيضا اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، وبالاضافة الى الفصول ١٦ و ٣٤ و ٣٥ من جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بالإدارة السليمة بيئيا للتكنولوجيا الحيوية، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتعاون وبناء القدرات، وتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة، بالترتيب، أشير أيضا إلى إمكانية العثور على جوانب أخرى للعلم والتكنولوجيا في الكثير من الفصول القطاعية الأخرى في جدول أعمال القرن ٢١.

وتلبية لتوصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٤، التي دعا فيها المجلس الى إقامة علاقة عمل أوثق بين اللجنتين، رأت اللجنة أنه ينبغي تحديد المجالات التي يمكن فيها للجنة أن تسهم في أعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بالقدر الممكن وربطها ببرنامج عملها الخاص لما بين الدورات. وفي حين أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لم تحدد أي مواضيع معينة من أجل التعاون في المستقبل بين اللجنتين، أرتئي أن هذا يمكن أن يكون موضوع المشاورات في المستقبل بين المكتبين بالاستناد الى قائمة المواضيع المحتملة التي سيكون في وسع اللجنة الاسهام فيها موضوعا. وقد اقترحت المواضيع التالية كي تنظر فيها اللجنة مرة أخرى في هذا الشأن:

(أ) تقييم القدرات العلمية والتكنولوجية للتنمية المستدامة بالنسبة الى فصول منتقاة من جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) تكنولوجيا المعلومات التي لها أثر مباشر على مسائل التنمية المستدامة، مثل الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا؛

(ج) أوجه محددة من تطوير الطاقة وتطبيقها لم تبحث بما فيه الكفاية في هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل التكنولوجيات والنظم التي تعزز الكفاءة في الطاقة. بيد أن اللجنة رأت أنه من الضروري النظر مرة أخرى من قبل فريق غير رسمي يضم الأعضاء المهتمين بما فعلته الهيئات الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها، وذلك قبل البت فيما إذا كان هذا موضوعا محتملا للمستقبل؛

(د) حقوق الملكية الفكرية وتكنولوجيا القطاع العام المتعلقة بنقل واستعمال التكنولوجيات السليمة بيئيا.

أما بالنسبة لاحتمال إنشاء فريق عامل مشترك بين اللجنتين، ففي الامكان البحث مرة أخرى بين المكتبين في جدوى هذا العمل المشترك ووسائط التعاون فيه.

الجوانب التكنولوجية لتحويل القدرات العسكرية

لقد أبرزت أهمية مسألة التحويل في جدول أعمال اللجنة، نظرا لشأنها العالمي والسياسي والاقتصادي. وقد أعرب عن القلق بشأن الاحتياجات الخاصة للبلدان الأكثر فقرا وبشأن ما لانتشار الأسلحة على نطاق واسع في جميع أرجاء هذه البلدان من أثر مزعزع للاستقرار، وكذلك بشأن انعدام جهود نزع السلاح في بعض أجزاء العالم. وأكدت الحاجة، في هذا الصدد، الى زيادة التمويل وتقديم الدعم التقني والسياسي للأعمال المتعلقة بجوانب التحويل من جانب المجتمع الدولي.

وقد لوحظ نقص في التنسيق وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالتحويل داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. كما بحث موضوع ما إذا كانت مسألة التحويل ينبغي أن تصبح أحد مواضيع الدورة الموضوعية الثالثة للجنة. ومن الاحتمالات البديلة التي نظر فيها إحالة مواصلة العمل بشأن مسائل التحويل الى اللجان الإقليمية أو إلى فريق الأونكتاد العامل المخصص المعني بالتكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح. كما أبرز دور الجامعات والمنظمات غير الحكومية في مجالات اهتمام كل منها.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٧ - انظر الفرع ألف من الفصل الأول من مشروع القرار وكذلك الفصول الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس.

الفصل الثامن

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين من أجل الدورة الثالثة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول الأعمال في جلستيها العاشرة والثانية عشرة المعقودتين في ٢٢ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

٢ - وفي الجلسة العاشرة المعقودة في ٢٢ أيار/مايو أدلى الرئيس ببيان.

٣ - وفي الجلسة الثانية عشرة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، انتخبت اللجنة من أجل دورتها الثالثة أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس: ج. جورج فاردنبرغ (هولندا)

نواب الرئيس: ميسانفي غبياسور (توغو)
س. م. قرشي (باكستان)
مارينا رانغا (رومانيا)
آرنولدو فنتورا (جامايكا)

الفصل التاسع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة

١ - نظرت اللجنة في البند ٩ من جدول أعمالها في الجلسات العاشرة والحادية عشرة والثالثة عشرة، المعقودة في ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وكان أمامها ورقة غير رسمية مقدمة من الأمانة العامة وتتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة.

٢ - وفي الجلسة العاشرة المعقودة في ٢٢ أيار/مايو، كان أمام اللجنة ورقة عمل تتضمن جدول أعمال مؤقت للدورة الثالثة للجنة.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي ألمانيا وباكستان وبلغاريا وبوروندي والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

٤ - وفي الجلسة الحادية عشرة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو، أدلى الرئيس ببيان.

٥ - وفي الجلسة الثالثة عشرة المعقودة في ٢٤ أيار/مايو، كان أمام اللجنة ورقة عمل منقحة تتضمن جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الثالثة للجنة، مقدمة على أساس المشاورات غير الرسمية.

٦ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت ووثائق دورتها الثالثة وقررت أن تعهد الى الأمانة العامة بمهمة إنجاز جدول الأعمال المؤقت، على ضوء القرارات والمقررات التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الثانية، وذلك لتقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفرع باء من الفصل الأول من مشروع المقرر).

الفصل العاشر

مسائل أخرى

ألف - أساليب عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١ - في الجلسة الثالثة عشرة للجنة المعقودة في ٢٤ أيار ١٩٩٥، كان أمامها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع مقرر بعنوان "أساليب عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، قدمها الرئيس على أساس المشاورات غير الرسمية.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، وفي أعقاب المشاورات غير الرسمية، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية، (انظر الفرع جيم من الفصل الأول من المقرر ١٠١/٢).

باء - التوفيق الزمني بين فترات أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٣ - في الجلسة ذاتها، كان أمام اللجنة ورقة غير رسمية تتضمن مشروع مقرر بعنوان "التوفيق الزمني بين فترات أعضاء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية"، قدمها الرئيس على أساس المشاورات غير الرسمية.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، وفي أعقاب المشاورات غير الرسمية، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية (انظر الفرع جيم من الفصل الأول من مشروع المقرر ١٠٢/٢).

٥ - وبعد اعتماد مشروع المقرر، أدلى الرئيس بالبيان التالي: "الحل المقبول لمسألة توقيت العضوية في اللجنة هو تمديد ولايتها الحالية حتى نهاية الدورة الثالثة ومن ثم الاستمرار بانتظام".

الفصل الحادي عشر

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية

١ - في الجلسة ١٣، اقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إدخال تعديل على الفقرتين ٢ و ٣ من مشروع التقرير، لجعلهما أكثر ايجازا.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة تقريرها عن دورتها الثانية (E/CN.16/1995/L.1)، بصيغته المعدلة أثناء المناقشة.

الفصل الثاني عشر

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت اللجنة دورتها الثانية في مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٥ الى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥. وعقدت اللجنة ١٣ جلسة وعددا من الجلسات غير الرسمية.

٢ - وقام الموظف المسؤول عن الأونكتاد، في بيانه التمهيدي، باستعراض الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي وتداخلاتها مع التغيرات العلمية والتكنولوجية السريعة الجارية حاليا. ووجه الانتباه الى ظهور تكنولوجيات جديدة ولاحظ أن الحدود الفاصلة التي تميز بين العلم والتكنولوجيا قد أخذت تصبح غير واضحة على نحو متزايد. وأكد على أن دور الحكومات في صياغة السياسات والحوافز الملائمة سيكون أمرا بالغ الأهمية في تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض النمو والتنمية. وقال إن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها المحفل العالمي لاستجلاء قضايا العلم والتكنولوجيا، ينبغي أن تضطلع بدور رئيسي في فهمهما وفي تحديد الحلول الحيوية في مجال السياسة العامة بالنسبة للعمل الوطني والتعاون الدولي على السواء.

٣ - ولاحظ رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن أعمال الدورة الثانية للجنة يمكن أن تبدأ بروح من التفاؤل حيث أن أسلوب العمل الجديد للجنة الذي اعتمد بعد دورتها الأولى

يمثل آلية تنطوي على تعبئة درجة عالية من الالتزام الشخصي والطاقة والقدرة الابداعية. وقد شارك مكتب اللجنة مشاركة نشطة في جميع المقررات التي اتخذت خلال فترة العمل الفاصلة بين الدورتين وأصبح يشكل القوة الدافعة الحقيقية في هذه الأنشطة. وقال إن أعضاء اللجنة من جانبهم ما برحوا يعملون بنشاط في إطار أفرقة، مما يدل على أن الحوار يشكل جزءا أساسيا من عملية ايجاد الأجوبة على المسائل المعروضة للمناقشة. كما أكدت الأمانة من ناحيتها دورها الهام في العمل جنبا الى جنب مع أعضاء اللجنة. وقد تيسر العمل الفاصل بين الدورتين ونتائجه بفضل الدعم العظيم القيمة الذي قدمته الحكومة الهولندية والمركز الكندي لبحوث التنمية الدولية والعديد من المراكز والمعاهد والمؤسسات والشخصيات التي أعربت عن ثقتها في أسلوب العمل الجديد، الذي تسهم فيه أيضا الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من خلال مشاركتها.

باء - الحضور

٤ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٥/٤٦، تتألف اللجنة من ٥٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينتخبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ٤ سنوات على أساس مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف.

٥ - وقد حضر الدورة ٤١ دولة من الدول الأعضاء في اللجنة. كما حضرها مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة ودول غير أعضاء وممثلون عن وكالات متخصصة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالمشتركين.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٦ - انتخبت اللجنة في دورتها الأولى، بالتزكية، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الثانية:

الرئيس:	أوسكار سيراتي كويلار	(بوليفيا)
نواب الرئيس:	فلاديمير أ. لابونوف	(بيلاروس)
	محمد م. الحلوجي	(مصر)
	ج. دهار	(الهند)
	ي. ج. فاردينبورغ	(هولندا)

٧ - وفي الجلسة ٧، المعقودة في ١٨ أيار/مايو، انتخبت اللجنة بالتزكية الدكتور فيموري راميسام (الهند) نائبا لرئيس اللجنة للمدة المتبقية خلفا للدكتور ج. دهار (الهند) وفقا لأحكام المادة ١٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨ - في الجلسة ١، المعقودة في ١٥ أيار/مايو، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.16/1995/1.

٩ - وفي الجلسة ذاتها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة (انظر E/CN.16/1995/1، المرفق).

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

الاتحاد الروسي:	الكساندر ماركوف، الكساندر بيتروف
اثيوبيا:	شومو تيفيرا، يوسف ابراهيم عمر، موسى ديليلغن أريغا
الأردن:	خالد الشرايدة، ابراهيم عوادة
اسبانيا:	لويس فرناندو دي سيغوفيا، أرماندو أندرادا، روزا سيانشو
المانيا:	فولفغانغ هيليبرانت، أزيل فولهارت، كريستينا شوبيرت
أوروغواي:	تيودورو كونين، كارلوس أمورين
أوكرانيا:	فولوديمير د. بارخومينكو
ايرلندا:	نيال هولوهان
باكستان:	س. م. قرشي، عرفان بالوش
البرازيل:	غيلبرتو ف. سابويا، لويز غيلهرمي دي مورايس، أنا ليليا بيلترامي
بلغاريا:	فاليري يوتوف، نيقولاي تريفونوف
بوروندي:	ستانسلاس روزنزا، ألويس نيغاميي
بوليفيا:	أوسكار سيراتي كوييار، هايمي كويسي، دالسي كابريرا ريوس
بيلاروس:	فلاديمير أ. روبونوف، فلاديمير ف. فانتسفيتش، أليغ ايفانوف
توغو:	ميساني فرانسوا غبياسور
جامايكا:	أورنالدو فنتورا، ريتشارد أ. بيرس، فيفيا بيتون، جوليا ستيوارت
جزر مارشال:	أسبين رونبيرغ
جمهورية تنزانيا المتحدة:	تيتوس متيليكا، م. و. مانغاشي، س. هـ. مفولا
الدانمرك:	نيلز بوش

رومانيا:	مارينا رانغا، جورجي فلاد
شيلي:	ميغيل غونزاليس، رافاييل كوريا
الصين:	وانغ شاكوي، كونغ ديونغ، زانغ زيكين، فان ليجون
غواتيمالا:	ماريللا فاليز دي غارسيا، فيديريكو أوريليلا برادو، ريكاردو بودزييس
الفلبين:	هيمي يامباو
فييت نام:	لي كي آن، فو هوي تان، نغو ثي ليين
كوستاريكا:	مانيويل دينغو - بينافيدس، مارسيلا منديز - دياز
كولومبيا:	ألبرتو غونزاليز، فرناندو شابارو، كارمن سيلفا
الكويت:	جاسم بشارة، ليلى حمد
ماليزيا:	هارون سراج، محمد نور الدين حسن، تان سينغ سونغ، روحانا رملي
مصر:	محمد مختار الحلوجي
المغرب:	عبد الحافظ بو طالب جوتي، عبد الجبار ابراهيم
المكسيك:	رفاييل سيرفانتيس فيلاريل
المملكة العربية السعودية:	عبد الله بن أحمد الرشيد، سعود بن عبد العزيز آل مبارك
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية:	جيفري أولدام، إيان دانسون
النمسا:	بيرند ميشيل رود، إلكي أتزلر، سوزان بيشل
النيجر:	غارو غادو
نيجيريا:	روبرت أجاييي بوروفيس، بشير أ. موسى
الهند:	فيموري راميسام، أجيت كومار
هولندا:	ج. غ. فردنبرغ، مارسيل فان در كولك
الولايات المتحدة الأمريكية:	جوان دوديك - غايوسو، ستيفن شلايكجر، هارلان كوهين، جيرالد أيشينغر، ايشيل رولينز - كروس
اليابان:	ميكوتو أوسوي، ميتسونوري نامبا

الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

أفغانستان، إكوادور، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايطاليا، بنغلاديش، تايلند، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، السلفادور، فرنسا، كينيا، مدغشقر، هندوراس، هنغاريا، اليونان

الدول غير الأعضاء الممثلة بمراقبين

سويسرا

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لافريقيا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

المنظمات الحكومية الدولية

منظمة الوحدة الافريقية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، منظمة المؤتمر الاسلامي

المنظمات غير الحكومية

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة، اللجنة الدولية للأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة العالمية للسلامة

المتكلمون المدعوون

فينيس جودة، شيرلي مالكوم، جوان رادا، ميشيل بوسكو، تيتوس اديبويي، تشارلز كوبر، جيفري أولدهام، ماسافومي ناغاو

الخبراء

اليزابيث ماكغريغور، فرخنده حسن، شيرلي مالكوم

المرفق الثاني

جدول أعمال الدورة الثانية

١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٢ - مواضيع فنية:

(أ) تكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغيرة الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل؛

(ب) آثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين بالنسبة للبلدان النامية؛

(ج) الجوانب العلمية والتكنولوجية للمسألة القطاعية التي يتعين على لجنة التنمية المستدامة بحثها في عام ١٩٩٥.

٣ - تنسيق الأنشطة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:

(أ) التنسيق والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) تقرير مرحلي عن بناء القدرات الذاتية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ج) التعاون في ميدان تقييم التكنولوجيا والتنبؤ بها؛

(د) استعراض الأنشطة التنفيذية في منظومة الأمم المتحدة؛

(هـ) التفاعل مع منظمات من خارج منظومة الأمم المتحدة.

٤ - تقارير الأفرقة المخصصة.

٥ - الإجراءات الناجمة عن الدورة الأولى للجنة.

٦ - تمويل تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٧ - الجوانب العلمية والتكنولوجية لما يلي:

(أ) التنمية المستدامة؛

(ب) تحويل القدرات العسكرية.

٨ - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة للجنة.

٩ - جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال الدورة الثالثة للجنة.

١٠ - مسائل أخرى.

١١ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثانية

المرفق الثالث (تابع)

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN.16/1995/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.16/1995/2	٢ (أ)	تقرير الفريق المعني بتكنولوجيا الأنشطة الاقتصادية الصغير الحجم لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المنخفضي الدخل، المعنون "استخدام العلم والتكنولوجيا لتلبية الاحتياجات الأساسية: جسر لسد الفجوة"
E/CN.16/1995/3	٢ (ب)	تقرير الفريق المعني بآثار العلم والتكنولوجيا على الجنسين في البلدان النامية، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية البشرية المستدامة: الأبعاد المتعلقة بالجنسين"
E/CN.16/1995/4	٢ (ج)	تقرير الفريق المعني بالجوانب العلمية والتكنولوجية للمسألة القطاعية التي يتعين على اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بحثها في عام ١٩٩٥، المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الإدارة المتكاملة للأرض"
E/CN.16/1995/5	٢	نظرة عامة على تقارير الأفرقة
E/CN.16/1995/6	٣	آليات التنسيق في مجال العلم والتكنولوجيا في منظومة الأمم المتحدة: مذكرة من الأمانة العامة
E/CN.16/1995/7	٣	أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك التعاون في تقييم التكنولوجيا: تقرير أعدته أمانة الأونكتاد
E/CN.16/1995/8	٤	تدعيم الروابط بين نظم البحث والتطوير الوطنية والقطاعات الصناعية: تقرير فريق الخبراء المعني بإسهام التكنولوجيات، بما في ذلك التكنولوجيات الجديدة والناشئة في تصنيع البلدان النامية
E/CN.16/1995/9 و Corr.1 و 2	٤	تسخير تكنولوجيات المعلومات لأغراض التنمية: مذكرة من أمانة الأونكتاد
E/CN.16/1995/10	٥	مذكرة من أمانة الأونكتاد تحيل بها التقرير النهائي للفريق العامل المخصص المعني بالترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا
E/CN.16/1995/11	٦	مذكرة من أمانة الأونكتاد تحيل بها تقرير الاجتماع الاستشاري المتعلق بحشد الموارد لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
E/CN.16/1995/12	٧ (أ)	التقدم المحرز والمشاكل المصادفة في تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية المستدامة: تقرير الأمين العام
E/CN.16/1995/13	٧ (ب)	تقرير من أمانة الأونكتاد بعنوان "الجوانب العلمية والتكنولوجية لتحويل القدرات العسكرية إلى الاستعمال المدني والتنمية المستدامة: نظرة عامة في القضايا الرئيسية

المرفق الثالث (تابع)

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN.16/1995/L.1	١١	مشروع تقرير اللجنة
E/CN.16/1995/L.2	٤	مشروع قرار معنون "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: ركيزة للتعاون العلمي ونقل التكنولوجيا
E/CN.16/1995/L.3	٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧	تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: مشروع قرار
E/CN.16/1995/L.4	٢ (ب)	المجلس الاستشاري المعني بقضايا الجنسين: مشروع قرار
E/CN.16/1995/L.5	٢ و ٤	نشر تقارير الأفرقة الرئيسية للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتعزيز الوعي العام بشأنها: مشروع قرار
E/CN.16/1995/INF/1		قائمة المشتركين